

تعديلات على قانون مدقي الحسابات في الإمارات 9



أبوظبي: مهند داغر

أعلنت وزارة الاقتصاد عن 9 تعديلات جديدة على اللائحة التنفيذية المحدثه لقانون مهنة مدقي الحسابات في الدولة، والتي ستدخل حيز التنفيذ في يوم 13 سبتمبر/أيلول من العام الجاري.

واستعرض عبد العزيز النعيمي، وكيل وزارة الاقتصاد المساعد لقطاع تنظيم الشؤون التجارية، خلال إحاطة إعلامية في أبوظبي، أمس (الخميس)، أبرز التعديلات التي شملتها اللائحة الجديدة

وأكد النعيمي حرص وزارة الاقتصاد على تطبيق أفضل معايير النزاهة والشفافية لعمل مزاولي المهنة في الدولة، وتمكينهم من خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، مشيراً إلى إجمالي عدد مدقي الحسابات المرخصين والمسجلين لدى الوزارة في الإمارات وصلت إلى أكثر من 1300 مدقق حسابات 57% منهم مواطنون

وشدد على أن التعديلات الجديدة تمثل إضافة نوعية في عدد من المسارات التي تعزز خطط واستراتيجية الدولة نحو

ترسيخ قوة الاقتصاد الوطني وجعله أكثر مرونة وتعزز من تنافسيته عالمياً، وستضمن تقديم أفضل الخدمات المحاسبية والمالية وفق أفضل الممارسات المتبعة عالمياً، وستدعم أجهزة الدولة في مواجهة الممارسات المالية غير السليمة، بما يساهم في ترسيخ مكانة الإمارات الريادية على مؤشرات التنافسية العالمية، إضافة إلى تعزيز ثقة المستثمرين في بيئة الأعمال في الدولة القائمة في الأساس على أعلى معايير النزاهة والشفافية

وجاءت التعديلات بحسب النعيمي كالتالي

السماح للمواطنين الراغبين في مزاولة مهنة تدقيق الحسابات من غير حاملي البكالوريوس في تخصص المحاسبة -1 بمزاولتها من خلال تحديد شروط المزاولة للمواطنين والمقيمين، ومن أهمها استكمال 15 ساعة من مقررات المحاسبة المعتمدة، واستيفاء متطلبات الشهادة والخبرة وبرنامج الزمالة وغيرها من شروط المزاولة الأخرى التي وضحتها اللائحة.

والذي يجعل دولة الإمارات من «Financial Reporting Ecosystem» اعتماد نموذج منظومة التقارير المالية -2 أولى دول العالم في تبني هذا النموذج المتقدم، وبما يعزز من ريادتها في هذا الصدد

توسيع الأنشطة والمجالات الخاصة بمنظومة التقارير المالية بجانب تدقيق الحسابات، لتشمل المحاسبة المالية -3 والإدارية والمحاسبة الضريبية والتدقيق الداخلي والتدقيق القضائي، وفتح المجال لإضافة أنشطة محاسبية أخرى في المستقبل.

تطوير إطار لبرنامج شهادات الزمالة الإماراتية وآليات الحصول عليها وفق أعلى المعايير المطبقة عالمياً، بالتعاون -4 مع الجهات ذات العلاقة وجعلها شرطاً أساسياً لمزاولة المهنة داخل الدولة، حيث إنه من المقرر أن يخضع المتقدم للحصول على الشهادة إلى اختبار أو أكثر، وذلك حسب المجال الذي يرغب في مزاولته كالتالي

بما في ذلك (IFRS) اختبار المعايير المحاسبية: يهدف إلى قياس مدى الإلمام بالمعايير الدولية للتقرير المالي - جميع أدلة العمل الصادرة من قبل مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي ومجلس معايير المحاسبة الدولية

بما في ذلك جميع أدلة العمل (ISA) اختبار معايير التدقيق: يهدف إلى قياس مدى الإلمام بالمعايير الدولية للتدقيق - الصادرة من قبل مجلس معايير التدقيق والتأكدات الدولي

اختبار التشريعات والضرائب: يهدف إلى قياس مدى الإلمام بجميع التشريعات الصادرة ذات العلاقة بمزاولة - وممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق بما فيها قواعد سلوك وآداب المهنة ونظام الشركات ونظام الضرائب والمسؤولية المدنية والجزائية المتعلقة بمزاولة وممارسة المهنة

تمكين التحول الرقمي الكامل لإجراءات ترخيص المدققين والرقابة والتفتيش والإنفاذ والتقارير الدورية -5

إلغاء مبلغ التغطية التأمينية المقطوع بقيمة مليون درهم والاستعاضة عنه بنظام النسبة المئوية، وذلك بناء على -6 إجمالي الأتعاب السنوية للمكتب أو الشركة المزاولة للمهنة، على أن يتم إصدار قرار وزاري لاحق لتفصيل الشرائح المحددة وسوف يتم العمل بها عند تطبيق اللائحة

إلغاء البند المتعلق بنسبة المشاركة الوطنية والمقدرة ب 25% من رأس مال شركات المحاسبة والتدقيق تماشياً -7

مع التعديلات الأخيرة على قانون الشركات التجارية وكذلك لزيادة فرص الاستثمار الأجنبي في اقتصاد الدولة

تحديد مدة الخبرة العملية المطلوبة لمزاولة المهنة بحيث تكون 5 سنوات بعد الحصول على المؤهل العلمي تماشياً -8 مع الممارسات الدولية المتبعة، مع العلم بأنه يتم حالياً العمل على وضع الشروط الخاصة بمزاولة وممارسة المجالات الأخرى للمهنة المشار إليها في اللائحة

الاشتراط على غير مواطني الدولة لمزاولة مجال تدقيق الحسابات بأن يكون لديه حد أدنى من سنوات الخبرة داخل -9 الدولة كآتي

سنة واحدة في حال كانت خبرته خارج الدولة تزيد على عشر سنوات -

سنتان في حال كانت خبرته خارج الدولة من خمس إلى عشر سنوات -

ثلاث سنوات في حال كانت خبرته خارج الدولة من سنتين إلى خمس سنوات -

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024